د. ساري نصر الدين - محاضرات تاريخ الفكر الإقت

الفصل العاشر

الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية

نظرية الطلب الفعال والتحليل الاقتصادي على المستوى الكلي

- جامعة سطيف 1 (النسخة الكترونية)

المعارف المستهدفة

- معرفة أهم أساسيات التحليل الكينزي على المستوى الكلي.
- الإلمام بنظرية الطلب الفعال وأسسها.
- معرفة أركان وجوانب الدراسة الاقتصادية الكلية.

الكلمات الدلالية

التحليل الكينزي، التحليل الكلي، الطلب الفعال، مضاعف الإستثمار.

محاور المحاضرة

المحور الأول: عوامل ظهور المدرسة الكينزية

المحور الثاني: النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود

المحور الثالث : الخصائص العامة للتحليل الكينزي

المحور الرابع: أسس نظرية الطلب الفعال

المحور الخامس: دالة الاستهلاك، الادخار، الاستثمار

المحور السادس: مضاعف الاستثمار

المحور السابع: السياسة الاقتصادية للمدرسة الكينزية

المحور الثامن: نقد النظرية الكينزية

- **أسئلة للنقاش**

بساري نصر الدين - محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة سطيف 1 (نسخة الكترونية)

تمهيد:

يعتبر جون ماينارد كينز JOHN MAYNARD KEYNES (1883-1946) أحد أشهر الاقتصاديين في العالم على مر التاريخ. هو إقتصادي بريطاني ولد سنة 1883، درس الرياضيات في بداياته الأولى، ثم تحول للبحث في المشاكل الاقتصادية ومحاولة حلها، شغل كينز العديد من المناصب، حيث درّس بالجامعة كاستاذ للاقتصاد، وعمل كمستشار وكممثل للحكومة وكذلك كرئيس لشركة تأمين، محرر مجلة، كاتب ... الخ.

نشر كينز كتاب مهم سنة 1919 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عنونه ب (النتائج الاقتصادية للسلام)، حيث نقد فيه الوضع الاقتصادي القائم، وما سيترتب عن السياسات العشوائية التي تطبقها الدول بعد الحرب.

كما اهتم كينز بدراسة النقود، حيث ألف كتاب حول الاصلاح النقدي سنة 1923، لكن أفكاره في النقود كانت شبيهة بالكلاسيك في بدايته الأولى، بالرغم من أنه اعتقد أن للنقود دور حركي في الاقتصاد وليس ساكن كما اعتقد الكلاسيك.

كان كينز خلال فترة حياته وتنظيره الاقتصادي يدافع بشدة عن أفكاره، التي تدعوا للتدخل الحكومي في الاقتصاد بشكل يسمح بتوجيه السوق على نحو مسارات أفضل، خاصة في فترة الازمات أين تكون آلية السوق الحر غير فعالة تماما في حل أزمات كبيرة واضطرابات اقتصادية ضخمة، قد تؤدي إلى ركود اقتصادي لسنوات عديدة جدا كما يقول كينز.

المحور الأول: عوامل ظهور المدرسة الكينزية

من بين أهم عوامل ظهور الفكر الكينزي (المدرسة الكينزية) مايلي:

- الاضطرابات الدورية التي كانت تحدث في الاقتصاديات التي انتهجت الرأسمالية بطريقة التنظير الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

- عدم فعالية آلية السوق في احتواء هذه الاضطرابات.

- أصبح قانون ساي (قانون المنافذ) غير فعال في بعض الحالات التي تتطلب أن يكون الطلب هو المحفز الأساسي للعرض وليس العكس.

بإشراف د. ساري نصر الدين - محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1 (النسخة الكترونية)

- التخبط الذي عاشه الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى، بسبب عدم تنظيم الأسواق على المستوى المحلي، وكذلك عدم وجود آليات لتوجيه السوق والاقتصاد العالمي، بشكل يؤدي إلى تحقيق التعاون الدولي وتحقيق المصالح المتبادلة بين الدول.

- الركود الاقتصادي الذي عانى منه الاقتصاد العالمي بداية من العشرينيات من القرن الماضي، والذي تحول لأزمة اقتصادية حادة سنة 1929.

- عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على إيجاد سبل لحل هذه الأزمة، فكان لابد أن يظهر فكر اقتصادي جديد مبني على أسس ومبادئ جديدة تقوم على فكرة التدخل الحكومي لانقاذ الاقتصاديات من الانهيار، وتوجيه الاقتصاد الكلي، في ظل حرية المنافسة وعدم التدخل على المستوى الجزئي.

المحور الثاني: النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود

LA THÉORIE GÉNÉRALE DE L'EMPLOI, DE L'INTÉRÊT ET DE LA MONNAIE

تبلورت معظم أفكار كينز في مؤلفه المشهور «النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود»، والذي حاول فيه إعطاء نظرة مغايرة للفكر والنظرية الكلاسيكية من حيث التحليل ومن حيث النتائج كذلك.

نشر هذا المؤلف الذي يحتوي على مجمل أفكار كينز، وعلى أفكار المدرسة الكينزية الكلاسيكية سنة 1936، ليكون بذلك الأساس الذي سيسير عليه الاقتصاد لفترة طويلة بعد وفاة كينز، إلى جانب المؤلفات الرئيسية السابقة لكل من آدم سميث وألفرد مارشال وكارل ماركس، الذين يعدون من أشهر الاقتصاديين على مر التاريخ.

<u>الترابط المنطقي للنظرية العامة لكينز يمكن أن نلخصها في ثلاث منطلقات أساسية:</u>

1- مستوى العمالة لا يحدد عن طريق التوازن في سوق العمل، ولكن يحدد عن طريق توقع المؤسسات لمستوى الطلب الإجمالي.

2- الطلب الاجمالي من الممكن أن يكون غير كاف لدفع الإنتاج (العرض) الإجمالي لضمان التشغيل الكامل، وهذا النقص هو نتيجة أساسية لضعف استثمارات المؤسسات في الاقتصاد.

3- النقود تلعب دورا محوريا في الاقتصاد، وكذلك تلعب دورا مركزيا في ظهور أو تواجد توازن التشغيل أو البطالة الجزئية، عن طريق آلية تفضيل السيولة.

د. ساري نصر الدين - محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1 (نسخة الكترونية)

هذه الثلاث نقاط الأساسية تبين مدى معارضة كينز للنظرية الكلاسيكية، خاصة من ناحية التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، وكذلك معارضته لحيادية النقود في الاقتصاد، والتي يعتقد كينز أن لها دور هام في توجيه الحركية الاقتصادية، لأن الطلب على النقود مستقل وليس مشتق من دالة الطلب الإجمالي على السلع والخدمات.

المحور الثالث : الخصائص العامة للتحليل الكينزي

- التحليل الكينزي يعتمد على الفترة قصيرة الأجل؛

- في الفترة القصيرة يكون حجم السكان ورأس المال ثابت بالاضافة إلى تقنيات الانتاج؛

- الإستثمار جزء من الإنفاق الكلي والطلب الكلي فقط (لم يهتم كينز بأن الإستثمار هو زيادة في الطاقة الانتاجية الكلية للدولة، وهذا ناتج عن إهماله للفترة طويلة الأجل التي يصبح فيها الإستثمار فعال في زيادة الطاقة الانتاجية الكلية)؛

- الزيادة أو النقص في حجم التشغيل هو أساس زيادة أو نقص حجم الدخل الاجمالي (مبني على افتراض ثبات عناصر الانتاج الأخرى في الفترة القصيرة)؛

- يعتمد تحليل المدرسة الكينزية على التحليل الكلي (اقتصاد كلي)، أي التعامل على أساس الاستثمار الكلي الاستهلاك الكلي الطلب والعرض الكلي؛

- التحليل الكينزي يدمج النقود في النظرية الاقتصادية من البداية (تحليل نقدي)، أي أن كينز رأى أن للنقود دور هام في الاقتصاد وليس دورها حيادي كما قال الكلاسيك، فالنقود مخزن للقيم وتطلب لذاتها وطلبها ليس مشتقا من الطلب على السلع والخدمات، فد تكلم كينز عن الوهم النقدي (أي أن الافراد ينخدعون بزيادة الدخل النقدي، في حين أن الدخل الحقيقي إنخفض نتيجة لزيادة الاسعار)؛

- التساوي بين العرض والطلب، في حال كانت الاسعار متغيرة، يكون أساسا تابعا لهذا التغير، أما في حال جمود الأسعار وعدم تغيرها فالتساوي يكون عن طريق تغير الكميات. (الأول تحليل مرن ، الثاني تحليل جامد)؛

- إعتقد كينز أن الفائض في عرض العمل إذا رافقه عدم تغير في الأجور لن يزيد من الطلب على العمل في سوق العمل، وبالتالي لا تزيد العمالة إلا بتوافر شروط إضافية ترتبط اساسا بزيادة الطلب الكلي.

د. ساري نصر الدين محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة سطيف 1 (السنة الثانية)

المحور الرابع: أسس نظرية الطلب الفعال

تعبر نظرية الطلب الفعال لكينز أساسا عن إنتقاد جوهري لنظرية العرض يخلق الطلب، أو ما يسمى بقانون المنافذ لساي.

فحسب الكلاسيك، العرض يخلق الطلب، فالعرض الإجمالي هو عبارة عن الانتاج الاجمالي الذي يتم توزيع عوائده النقدية على عناصر الانتاج المساهمة فيه، فتتشكل دخول تعادل قيمة الانتاج الاجمالي، مآل هذه الدخول في نهاية المطاف هو تحولها الى طلب إجمالي يوازي العرض الاجمالي...، يرجع هذا لافتراض الكلاسيك بأن النقود عبارة عن وسيط للتبادل ومقياس للقيم فقط، فدورها حيادي والطلب عليها مشتق من الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة.

وحسب الكلاسيك كذلك، إذا كان هناك خلل في سوق معين للسلع والخدمات، أين يكون العرض أكبر من الطلب، فان هذا الخلل يقابله خلل آخر عكسي في سوق أخرى أين يكون الطلب أكثر من العرض، وهنا يأتي دور آلية السوق واليد الخفية التي تعيد توزيع الموارد وعناصر الانتاج بين الأسواق لإعادة التوازن إليها، ليبقى قانون ساي نافذا على المديين المتوسط والطويل، والتوازن عند الكلاسيك يكون عند مستوى التشغيل الكامل.

لكن كينز إنتقد قانون ساي بشدة، فحسب كينز فالطلب هو من يخلق العرض، لذا يجب التركيز عليه، وبل وتحفيز الطلب حتى يستعيد الاقتصاد توازنه من فترة لأخرى، خاصة في حالة الركود.

<u>فحسب النظرية الكينزية:</u> الإنتاج يكون على أساس توقعات الطلب، فعند إدماج النقود في التحليل الاقتصادي من البداية، نجد أن النقود تطلب لذاتها، لهذا لن يكون صحيحا في كل الأحوال أن يتحول الدخل الكلي إلى طلب أو استهلاك كلي، بل جزء منه يتحول إلى إدخار نتيجة للطلب على النقود غير المشتق من الطلب على السلع، ونتيجة لفكرة تفضيل السيولة كما قال كينز.

إذا فالعرض أو الزيادة فيه لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب في نفس الاتجاه، فجزء من الدخل النقدي المتأتي من جراء آلية التوزيع، يتم إدخاره ولا يذهب لناحية الطلب، أو قد يكون العكس صحيح حين يزيد الطلب عن العرض عن طريق دخول الإدخارات القديمة، وتحولها إلى استهلاكات آنية في السوق، أين يصبح حينئذ الطلب الاجمالي يفوق العرض الاجمالي، وبهذا فان قانون ساي يصبح غير صحيح وحتمية تساوي العرض مع الطلب تصبح غير صحيحة.

بإشراف د. ساري نصر الدين - محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1 (نسخة الكترونية)

إذا فحسب كينز قد ينشأ ما يسمى بتفضيل السيولة، الذي قد يؤثر على التوازن الاجمالي بين العرض والطلب. وحتى يكون هناك توازن في الاقتصاد الكلي للدولة يجب أن يتم تحفيز الطلب الكلي (الطلب الفعال)، وهذا يكون عن طريق تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية، وكذلك تحفيز الطلب على السلع الاستثمارية، التي يكون الطلب عليها مشتقا أساسا من الطلب على السلع الاستهلاكية.

وهنا يأتي دور تدخل الدولة عن طريق سياسات الإنفاق الحكومي التوسعية، التي من شأنها أن تزيد من الطلب الكلي عن طريق إطلاق مشاريع إستثمارية كبيرة تؤدي إلى زيادة التوظيف (وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الطلب)، وتؤدي كذلك إلى زيادة المشاريع، وبالتالي زيادة الاستثمارات المرافقة لها ومنه زيادة الطلب على السلع الاستثمارية ثم الاستهلاكية في نهاية المطاف ...، وبالتالي فعند تحفيز هذا الطلب الذي سيصبح فعالا في زيادة العرض سيزيد الإنتاج الكلي، وبالتالي يزيد الدخل القومي الاجمالي للدولة، حتى وإن كانت الإستثمرات الحكومية الأولية أتت عن طريق الاقتراض، أو التوسع فيه في حال ما اذا كانت موارد الدولة شحيحة، لكن مضاعف الإستثمار سيؤدي دوره على أكمل وجه في التغلب على هذا الإشكال.

ومن الممكن عند كينز، بل من المسلم به، أن تصبح البطالة في ظل نظرية الطلب الفعال أمرا عاديا، وليس حالة إستثنائية، وهذا إذا كان هذا الطلب غير كاف، نتيجة لأنه يتكون من جانبين إستهلاكي واستثماري، إذا فالاقتصاد من الممكن أن يتوازن دون الوصول لحالة التشغيل الكامل، والقضاء على البطالة (البطالة مشكلة إقتصادية حسب كينز) لا يكون عن طريق ترك السوق حر وعدم تدخل الدولة، بل لا بد من تسطير سياسة اقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي الفعال على فترات متتابعة.

المحور الخامس: دالة الاستهلاك، الادخار، الاستثمار

يتناول كينز في تحليله الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، ولا يتناوله من ناحية جزئية عكس النيوكلاسيك. فدالة الاستهلاك ترتبط بالطلب والعوامل التي يتوقف عليها الإنفاق الاستهلاكي.

كما أن كينز أدخل عنصر الإدخار في التحليل (الادخار هو إستهلاك سلبي لأنه جزء من الدخل لا يتم إستهلاكه)، فالاستهلاك يعتمد أساسا على الدخل (لكن إذا زاد الدخل يزيد الاستهلاك بنسب أقل) (الميل الحدي للاستهلاك)، وفي حالة الإدخار يكون العكس صحيح.

د. ساري نصر الدين - محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1 (النسخة الالكترونية)

الاستثمار عند الكنيزية هو إنفاق إجمالي يضاف أساسا إلى الطلب الاجمالي (لكن هذا غير صحيح بشكل دقيق، لأن الاستثمار هو أيضا زيادة في حجم الانتاج على المدى المتوسط والطويل)، حيث أن الاستثمار متغير مستقل عن الدخل، (له محددات أخرى اضافية)، فإنه يتأثر بالدرجة الأولى بالكفاءة الحدية لرأس المال وبأسعار الفائدة (العائد على الاستثمار وتكلفة النقد)، فإذا كان الاول أكبر من الثاني فالاستثمار يكون فعالا.

كما أن محددات الدخل الوطني الاجمالي ومستوى التشغيل في النظرية الكينزية تتحدد على أساس مجموعة من المتغيرات الأساسية هي:

1. الميل الحدي للاستهلاك
2. الكفاءة الحدية لرأس المال.
3. سعر الفائدة

وهذه هي محددات الطلب الفعال سواء على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية.

المحور السادس: مضاعف الاستثمار

قام التحليل الكينزي في هذا الشأن على مجموعة من الفرضيات الرئيسية:

1. الإستثمار هو متغير مستقل عن الدخل الاجمالي؛
2. الإستهلاك والادخار متغيرات تابعان للدخل؛
3. يتساوى الاستثمار المنجز مع الادخار المتحقق في نهاية كل فترة انتاج.

ومنه فإذا قامت الحكومة بالتوسع في الانفاق (إستثمارات عمومية)، أو كان هناك استثمار خاص، ففي نهاية الدورة يتولد ادخار يكون مساوي للاستثمار الأولي، وبالتالي سيزيد الدخل نظرا لأن الادخار متغير تابع للدخل، والزيادة في الدخل الإجمالي تولد إدخارا معادلا للاستثمار الاجمالي الاولي، أي أن الزيادة النهائية في الدخل الاجمالي تعادل الانفاق الاستثماري الأولي عند ضربه في مقلوب الميل الحدي للادخار، وبهذا يتكون مضاعف الاستثمار، أي أن زيادة الدخل تكون ضعف أو ثلاثة اضعاف أو 1+ن ضعف من الاستثمار الأولي.

د. ساري نصر الدين - محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة سطيف 1 (النسخة الالكترونية)

المحور السابع: السياسة الاقتصادية للمدرسة الكينزية

يعتقد كينز أن السياسة المالية (خاصة سياسة الانفاق العام التوسعية) تكون أكثر فعالية للاقتصاد، خاصة في حالة الإضطرابات الدورية وكذلك لمعالجة إشكلية البطالة.

أما بالنسبة للسياسة النقدية لم يولها كينز اهتماما كبيرا، فحسب النظرية الكينزية التقليدية، السياسة النقدية لا تكون فعالة، فتشجيع الإستثمار (الخاص) بإتباع سياسة نقدية تعتمد على تخفيض سعر الفائدة تكون عديمة الجدوى، خاصة في حالة الأزمات، أين يكون الركود الاقتصادي سائد ومستفحل، فاذا سادت موجة من التشاؤم في الاقتصاد فإن هذا التخفيض في سعر الفائدة لا يشجع الاستثمار، بل سيزيد من إدخار النقود واكتنازها، خاصة في حالة زيادة العرض النقدي (ما يعرف بمصيدة السيولة).

وحسب كينز كذلك، قيام الحكومة بالتوسع في الإنفاق الحكومي عن طريق سياسة الانفاق العام (سياسة مالية)، حتى عن طريق الاقتراض (عجز الموازنة)، يكون أكثر فعالية لتحريك الطلب الفعال في إتجاهات موجبة تدفع عجلة الانتاج والاستثمار إلى التحرك والنمو.

المحور الثامن: نقد النظرية الكينزية

على الرغم من كل الإسهامات الايجابية التي قدمتها المدرسة الكينزية للفكر الاقتصادي، خاصة في مجال التحليل على المستوى الكلي، ونظرية الطلب الفعال، والمساهمة في حل العديد من الاشكالات الاقتصادية التي عجزت عن فهمها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للنظرية الكينزية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- عدم إهتمامها بالتحليل طويل المدى واقتصارها على تحليل الفترة القصيرة (فالنظرية الكينزية تموت في الفترة الطويلة كما قال فريديريك هايك من المدرسة النمساوية)؛

- عدم الإهتمام بالتحليل الجزئي للاقتصاد؛

- إهمال الجانب الانتاجي للاستثمار وربطه فقط بجانب الطلب؛

- إهمال جانب العرض من التحليل الاقتصادي؛

- النظرية الكينزية تصلح فقط في حالة الازمات الاقتصادية وفي حالة محاولة الخروج من الركود الاقتصادي (حسب بعض المنتقدين)؛

(بساري نصر الدين - محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1 (نسخة الكترونية)

- إهمالها الكبير لفعالية السياسة النقدية في الاقتصاد، واعتمادها فقط على الساسة المالية؛

- إتباع الفكر الكينزي بشكل مفرط، سبب على المدى الطويل ظاهرة أو مشكلة اقتصادية عرفت بالركود التضخمي.

أسئلة للنقاش

- أذكر أهم عوامل ظهور الفكر الكينزي؟ وبين أهم خصائصه التحليلية؟

- لماذا انتقد كينز بشدة النظرية الكلاسيكية؟

- على ماذا تعتمد نظرية الطلب الفعال لكينز؟ وما هي محدداتها؟

(د.ساري نصرالدين - محاضرات تاريخ الفكر الاقتصادي - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة سطيف 1 (نسخة الكترونية)